مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الخراج وديوانه في ولاية الشام خلال العصر العباسي الأول ولاية حمص نموذجًا (١٣٢ - ٢٣٢هـ/٧٥٠ - ٨٤٧م)

أ. د. حسام الدين عباس الحزوري
أستاذ التاريخ الإسلامي – قسم التاريخ
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية

مُلَخّص

يتناول البحث الذي بين يدينا الحديث عن الخراج وأصوله التاريخية، وأهمية هذا المورد المالي لخزينة الدولة الإسلامي، وطريقة جبايته، والديوان الناظم لعمل الخراج، والأمور التي استحدثها العباسيون في عمل الخراج بعد توليهم السلطة، وكيف تعاملوا مع الخراج وتحصيله من ولاية الشام، وتحديدًا ولاية حمص، حيث كانت الزراعة هي العامل الأساس في الخراج، وكذلك تم التطرق إلى إعطاء بيانات رقمية حول مقدار وقيمة هذا الخراج في ولاية حمص خلال مدد زمنية من العصر العباسي الأول. وجاء الحديث عن العوامل التي ساهمت في زيادة الخراج، وكذلك تم تناول العوامل التي شكلت عاملاً سلبيًا في تراجع الخراج من ولاية حمص العباسية خلال المدة (١١٣-٢٣٢هـ/٧٥٠-٨٤٧م). وقد توصل البحث إلى أن الدولة الإسلامية تعاملت مع الخراج على أنه مورد هام من الموارد المالية للدولة عبر مراحل التاريخ الإسلامي. ومع قدوم الخلافة العباسية أصبح ديوان خراج الشام ومن ضمنها ولاية حمص يتبع إداريًا إلى ديوان الخراج الرئيس في بغداد. وقد أثّرت الزلازل والكوارث الطبيعية، على تراجع خراج حمص خلال عصر الدراسة.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٤ مارس ٢٠٢٢
تاريخ قبول النشر: ٠٨ مايو ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

حمص؛ العصر العباسي الأول؛ الخراج؛ الشام؛ الزراعة؛ ديوان الخراج

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.285434

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

حسام الدين عباس الحزوري. "الخراج وديوانه في ولاية الشام خلال العصر العباسي الأول: ولاية حمص نموذجا (١٣٢ - ٢٣٢هـ/ ٧٥٠ - ٨٤٧م)"- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد السادس والخمسون؛ يونيو ٢٠٢٢. ص ٨٧ – ٩٤.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: hdh1979@hotmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

مما لا شك فيه أن الاقتصاد هو عصب الحياة والبقاء والقوة لأي دولة عبر عصور التاريخ، وقد سعت الدول للعمل على تنويع مصادر الدخل لخزينتها، من أجل الإنفاق على موظفي الدولة، وتجهيز الجيوش والقيام بالإصلاحات المتنوعة كإنشاء الجسور والطرق، والمدارس، والمشاريع ذات الصلة. فقد تطورت هذه الموارد بتطور الظروف الزمانية والمكانية لنمو الدولة، وتعاظم دورها في النشاط الاقتصادي، وهذا ما حصل للإيرادات العامة في الدولة الإسلامية، فقد تطورت منذ عهد الرسول (ﷺ)؛ لتصل إلى أنواع متعددة، ومن الموارد المالية المهمة للدولة الإسلامية الخراج، الذي يفرض على بعض الأرضي بشروط خاصة.

حيث كانت مشكلة الأرض ومن يعمل بها قاعدة الثورة العامة التي أطاحت بالبيت الأموي، ليحل محلهم البيت العباسي، والتي عبر عنها ب (الأرض والخراج)، فهو مصطلح دلَّ على عقل اقتصادي منظم، ففي الرسالة التي وجهها الخليفة السفاح لأبي جعفر المنصور جاء فيها "ومما يُذكّر به أمير المؤمنين أمر الأرض والخراج، فإن أجسم ذلك وأعظمه خطرًا، وأشد مؤونة، وأقربه من الضياع ما بين سهله وجبله، فلو أن أمير المؤمنين أعمل رأيه في التوظف على الرساتيق والقرى والأرضين وظائف معلومة، وتدوين الدواوين بذلك، وإثبات الأصول، لرجونا أن يكون في ذلك صلاح للرعية، وعمارة للأرض، وحسمًا لأبواب الخيانة وغشم العمال"[1]. من الرسالة السابقة نفهم أن الدولة ما تزال في أيامها الأولى، فينصح الخليفة الجديد بمسح الأرض ويحصي ما عليها، وأفاد بكتابة أسماء أصحابها وزراعها ليعرف كل ذي حقًا حقه، فيأخذ ماله ويؤدي ما عليه. ومن خلال ما تم ذكره نجد أن الخراج شكل موردًا هامًا لخزينة الدولة الإسلامية ولا سيما خلال العصر العباسي الأول محور بحثنا.

أولاً: تعريف الخراج

"الخراج" في اللغة مشتق من الفعل الثلاثي (خرج)، والخراج اسم لما "يخرج"، فالخراج: هو المال الذي يجبى ويؤتى به لأوقات محدودة. وقال الأصمعي: الخراج الجعل مرة واحدة. والخراج: ما ردد لأوقات ما قال ابن عطية هذا فرق استعمالي وإلا فهما في اللغة بمعنى وقد ورد في كتاب الله: ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾[2]، وقال تعالى :﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾. وقال تعالى في قصة ذي القرنين قال تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾[3].. قال ابن عباس رضي الله عنه خرجا يعني أجرا. وقال أبو عبيد: الخراج في كلام العرب إنما هو الغلة، ألا تراهم يسمون غلة الأرض والدار والمملوك خرجا، ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم (أنه قضى بالخراج بالضمان). وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حجمه أبو طيبة كلم أهله فوضعوا عنه من خراجه، فسمى الغلة خراجا. وقال الأزهري الخراج اسم لما يخرج من الفرائض في الأموال، ويقطع على القرية، وعلى مال الفيء ويقع على الجزية على الغلة والخراج المصدر، والجزية تسمى خراجا [4].

فالخراج الذي أقره الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على أهل السواد ودفعها على الفلاحين الذين كانوا فيه على غلة يؤدونها بشكل سنوي، لذلك أطلق عليه خراجًا، ومن بعد ذلك قيل للبلاد التي افتتحت صلحًا ووظف ما صولحوا عليه على أراضيهم خراجية، وهذا جملة معنى الخراج في اللغة. الخراج في الاصطلاح: هو ما قام بإقراره الخليفة عمر رضي الله عنه من تكليف بشكل عام على الأراضي التي يملكها غير المسلمين من أهل الذمة[5].

ومن المعروف أنه لم يرد في الخراج نصوصًا مباشرة في القرآن والسنة، إلا أن الاجتهاد وإجماع الصحابة على هذه الضريبة دل على مشروعيتها، حسبما أورده الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبو حنيفة في كتابه الخراج، وفيه ما يدل على الاجتهاد وإجماع الصحابة على فرض هذه الضريبة[6]. ومع تطور النظم الإدارية في الدولة الإسلامية أصبح للخراج ديوانًا خاصًا به، وغدا ديوان الخراج هو المسؤول عن الأمور المالية، فقد أُوكل إليه مهمة جباية الخراج والنظر في مشاكله، ويحفظ فيه سجلات تقدير الضرائب.

ثانيًا: ديوان الخَرَاج في ولاية الشام الكبرى

عقب إسقاط خلافة بني أمية وسيطرة العباسيين على مقاليد الحكم، فإنهم أحدثوا تحولاً إداريًا جديدًا تمثل في إعادة التقسيم الإداري للدولة الإسلامية كما كانت عليه في العصر الأموي، ففي عهد أبي العباس (١٣٢-١٣٦هـ/ ٧٥٠-٧٥٤م) تم تحول إداري جديد تمثل في تعديل التقسيم الإداري المتبع في الدولة الأموية، فقد قسم الدولة إلى اثنتي عشرة ولاية هي:

١. الكوفة والسواد.
٢. البصرة وإقليم دجلة والبحرين وعمان.
٣. الموصل.

٤. الشام، وتضم: دمشق والجولان والأردن وقنسرين وحمص وبعلبك.
٥. الجزيرة وأرمينية وأذربيجان.
٦. الأهواز، ويشمل خوزستان وسجستان.
٧. فارس.
٨. خراسان، وتضم كورًا مثل: نيسابور، مرو، هراء، بلخ، طوس، سرخس.
٩. السند.
١٠. الحجاز واليمامة.
١١. اليمن.
١٢. مصر وإفريقية [٧].

ولابد من الإشارة إلى أن هذه التقسيمات لم تكن ثابتة على هذا النحو طوال العصر العباسي، ونشير إلى أن حمص كانت طوال العصر العباسي الأول جزءًا من ولاية الشام، وتأخذ هذه الولاية شكل المستطيل، ضلعه الطويل ذو اتجاه شمالي جنوبي، وضلعه القصير ذو اتجاه شرقي وغربي، وطوله يعادل ثمانية أمثال عرضه، وقدرت مسافة الشام من الشمال إلى الجنوب بمسير حوالي خمسة وعشرين يومًا تقريبًا [٨].

يمكننا القول بأن ديوان الخراج هو العصب الأساسي للموارد المالية التي كانت ترفد خزينة الدولة العباسية خلال العصر العباسي الأول، وهو من أهم دواوين الدولة العباسية، وذلك كونه المختص بالإشراف على الشؤون المالية، فهو عماد المال الذي هو عماد السلطان، وأحد قواعد الملك وأركانه، وقد أدرك رجال الحكم هذه الحقيقة حيث قال أحد الحكماء لملك الفرس بهرام: " لا يُعَزُّ الملكُ إلا بالرجال؛ ولا قوام للرجال إلا بالمال" [٩]. كما عد جعفر البرمكي الخراجَ عمادَ الملوك إذ قال: "الخراج عماد الملوك وأسرع الأمر في خراب البلاد، وهلاك وانكسار الخراج مثل الجور". [١٠]

ولديوان الخراج مهام متعددة، يمكن أن نوجزها بما يلي:

١- جباية الخراج والنظر في مشاكله، وكان يسجل في ديوان الخراج حدود كل بلد.
٢- إحكام الضياع إذا اختلف في كل ناحية.
٣- يسجل في الديوان حال البلد هل فتح عنوة أم صلحًا، وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراج، وإن كانت بعض الأراضي عشرًا وبعضها خراجًا فصل في ديوان الأراضي الخراجية فقط.
٤- سجل في الديوان مقدار الخراج على كل أرض لا سيما إذا كان مختلفًا باختلاف الزروع، فإن كان خراجَ مقاسمةٍ على الزروع لزم ذكر نسبة المقاسمة [١١].
٥- حفظ في الديوان أسماء أهل الذمة وذلك من خلال تسجيل أسمائهم في كل بلد، وما استقر عليه عقد الجزية، ووجه مراعاتهم في كل عام ليسجل من بلغ، ويسقط من مات أو أسلم، لمعرفة ما يستحق عليهم.
٦- سجل في دواوين الأمصار، وما استقرت عليه عهود الصلح مع أهل الذمة، وبعبارة أخرى يسجل في هذا الديوان شروط الصلح ومقدار ما عليهم وما لهم [١٢].

وصفوة القول إن ديوان الخراج ينظر في الخراج: تقديره وجبايته ومشاكله، وفي ضبط الدخل، وإلى هذا أشار ابن خلدون: "اعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك وهي القيام على أعمال الجباية، وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج" [١٣]. لذلك أولت الدولة العباسية ديوان الخراج أهمية خاصة، باعتباره مصدر جميع الأموال، فكانت تختار للإشراف عليه أشخاصًا عرفوا بالصدق والأمانة. وبعد سيطرة العباسيون على الخلافة الإسلامية فإنهم أعادوا ترتيب ديوان الخراج، وبدأ تحول جديد تمثل في قيام الخليفة أبي جعفر المنصور بإحداث ديوان جديد للشام هو (ديوان خراج الشام)، كما أشار لذلك خليفة بن خياط في تاريخه[١٤].

فقد كان العصر الأموي عصر فتوحات، لذلك عُهد للولاة على الولايات المهمة الأساسية التي تنطلق منها جيوش الفتح الولاية على الحرب بالإضافة إلى الولاية على الصلاة والخراج. ومع قدوم العصر العباسي منحت هذه الصلاحيات للولاة الذين جمعت لهم أجناد الشام مع الثغور، أو الذين جمعت لهم الجزيرة مع قنسرين والثغور[١٥]، أما الولاة على الأجناد بادئ الأمر فقد جمعت لهم صلاتها مع خراجها [١٦]. كذلك ففي بعض الحالات جمع للوالي الخراج بالإضافة إلى الصلاة فيما عرف باسم (المعاون)، ومن ذلك ما فعله الرشيد من جمع الصلاة والخراج والمعاون لأخيه إبراهيم بن محمد بن المهدي، والمعاون هي الأموال التي تجبى إضافة إلى أموال الخراج والزكاة [١٧].

كذلك حدث تطور جديد في ميدان الخراج في ولاية الشام، عندما بدأ التعيين يصدر من نواب الخلفاء الذين أسندت إليهم إدارة أقاليم الجناح الغربي (إقليمي الشام ومصر)، وبدأ الفصل بين الصلاة والخراج منذ خلافة المعتصم [١٨]. ومن التطورات المهمة التي حدثت للخراج في ولاية الشام مع قدوم العصر

العباسيِّ، هو قيام المنصور (١٣٦- ١٥٨هـ/ ٧٥٤-٧٧٥م) بإحداث ديوان خراج الشام، وجند الشام، في بغداد [١٩]، وتفيدنا المصادر بأن المنصور ولّى عبد الوهاب بن إبراهيم الإمام المعروف بابن شكلة؛ إمرةَ دمشقَ وفلسطين إلى جانب الموسم وذلك سنة (١٣٦هـ/٧٥٣م) [٢٠].

في عهد الخليفة المهدي لاحظت الباحث حدوث تحول جديد في موضوع الخراج، تمثل في تحول الخلافة العباسية إلى نظام المقاسمة، وكان السببُ في هذا التحول هو الشكاوى المقدمة من الناس بسبب انخفاض أسعار المحصولات، بحيث صاروا عاجزين عن أداء الخراج، ويقضي نظام المقاسمة بأن تحصل الدولة على نسبة تتراوح بين النصف والربع من المحصول تبعًا لطريقة الري [٢١]. لأن الطرق المعمول بها في تحصيل وجباية الخراج موحدة في كافة الأقاليم التابعة للخلافة العباسية [٢٢].

كان من المعتاد أن يتولى شؤون الخراج موظفون من أبناء المنطقة لسهولة جباية الأموال، ولهذا نرى المهدي قد عين مولى لبني فهر من أهل الشام على ديوان النفقات وبيوت الأموال والخزائن وديوان الشام [٢٣]. كما كان محمد بن مهاجر على بيت المال فاستعمله محمد بن إبراهيم الإمام والي الشام على خراج دمشق،[٢٤] وقد توفي عام (١٧٦هـ/٧٩٢م)، وقلد المهدي عبد الله بن زياد بن أبي ليلى ديوان خراج الشام وما يليها [٢٥]. ويخبرنا ابن العديم أن المهدي لما قدم حلب ولّى قنسرين وحلب والجزيرة عليًا بن سليمانَ بن عليٍّ بنِ عبدِ الله بنِ العباس، حربًا وخَراجًا وصلاة [٢٦].

ونظرًا لأهمية وحساسية هذا الديوان فإن العباسيين أوكلوا هذا الديون لأشخاص أكْفاءٍ وموثوقٍ بهم[٢٥]، وممن تولّى ديوان خراج الشام نذكر:

- ثابت بن موسى الذي تقلد ديوان العراق وخراج الشام مطلع خلافة الرشيد [٢٧].
- علي بن صالح الذي جمع له الرشيد ديوان الشام ومصر وإفريقيا وأذربيجان ومكة واليمن كلها [٢٨].
- عبيد الله بن عبد العزيز بن الفضل بن صالح بن علي الهاشمي الذي ولّاه المعتصم كلاً من حلب وقنسرين حيث جمع له "حربها وخراجها وضياعها" [٢٩].
- محمد بن عائذ بن عبد الرحمن، ويقال عائذ بن آمد القرشي، وقيل عائذ بن سعد الكاتب مؤلف المغازي والفتوح والصوائف ديوان الخراج في غوطة دمشق، وهو من كبار المحدثين، ومن أهل التقوى وتوفي عام (٢٣٤هـ/٨٤٨م) عن ثلاثة وثمانين عامًا، كان واحدًا ممن تولى ديوان خراج الشام للعباسيين [٣٠].

ثالثًا: الخراج في ولاية حمص

كانت حمص ولاية تتبع ولاية الشام، وشكلت الزراعة المورد الرئيس للحياة الاقتصادية في حمص العصر العباسي، فاهتم أهل حمص بالزراعة التي شهدت ازدهارًا زراعيًا في بعض الأحيان، يلاحظ ذلك من خلال المساحات الواسعة من الأراضي التي زرعت بكافة الأصناف الزراعية والأسواق التي عرضت فيها هذه الأصناف [٣١].

وتخبرنا المصادر أنه نمت الزراعة في حمص، حيث مثلت الحرفة الرئيسة والمورد الأساسي للسكان، نتيجة تنوع الظروف المناخية، إلى جانب أرضها السهلية الخصبة، وتوفر المياه عن طريق الأمطار ونهر العاصي، حيث كانت الزراعة تعتمد على الأمطار بالدرجة الأولى، وهناك مناطق توقفت زراعتها على مياه الأمطار أكثر من غيرها كفلسطين وحمص لذلك فإن تأخر الأمطار أو انحباسها في تلك المدن هو الذي يقرر مصير المواسم الزراعية فيها وبالتالي يؤدي إلى كوارث، فالجفاف يعني القضاء على الزراعة و ارتفاع الأسعار فضلاً عن هلاك الكثير من الفلاحين والحيوانات [٣٢].

وهنا نتساءل هل بقيت الزراعة متطورة في حمص خلال العصر العباسي الأول؟ أم أنها عانت من بعض المشاكل التي أدت إلى تأخرها؟ وما هو دور السلطة الحاكمة في ذلك، وما هي التحولات والتطورات التي شهدها الخراج في حمص خلال العصر العباسي الأول؟

في حقيقة الأمر شهدت الزراعة تحولاً هامًا في ولاية حمص من زراعة ضيقة إلى زراعة واسعة، وكان للخلفاء العباسيين دورًا في ذلك، بالإضافة إلى أنها عانت من التأخر في بعض الأحيان متأثرة بمجموعة من الأسباب متمثلة في:[٣٣]

١) الكوارث الطبيعية من زلازل وحرائق، وثلوج وفيضانات.
٢) الآفات الزراعية، كهجوم الجراد وانتشار الطاعون والأوبئة.
٣) القحط وغلاء الأسعار.
٤) الفتن والثورات وحركات العصيان التي أثرت على الإنتاج الزراعي.

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل ما سبق.

في حقيقة الأمر أسفرت الفتن والثورات التي شهدتها ولاية حمص خلال العصر العباسي الأول إلى نقصان الموارد الزراعية في البلاد، حيث تعرضت المزروعات والأشجار المثمرة إلى القطع والحرق في مناسبات متعددة، ومن ذلك ما حدث في خلافة الأمين، عندما قام عبد الله بن سعيد والي حمص بقتل عدد من وجوه المدينة، وقام بإحراق مدينتهم من نواحيها بالنار،

فتأثرت المحاصيل الزراعية بذلك.[٣٤] وكذلك الحال فقد تعرضت ولاية حمص خلال العصر العباسي الأول للعديد من الآفات الزراعية، ومن ذلك ما حدث في سنة (١٢٢هـ/٨٣٧م) حيث " ظهر من الفأر ما لم يحط به الإحصاء، وأتى على غلات الناس".[٣٥] وفي سنة (١٦٧هـ/٧٨٤م) تعرضت حمص إلى ظهور الجراد الطيار فقد أورد ابن العبري أنه: "عاث في الزروع، وفقس ثم خرج وجعل يلتزق بالأسوار، والتهم الأعشاب والأشجار وأمتعة الصوف وثياب البشر".[٣٦]

أما فيما يخص آثار الزلازل، فقد شهدت حمص خلال العصر العباسي الأول العديد من الزلازل، واستطعنا من خلال تتبع المصادر أن نحصي عددها بستة زلازل. ففي سنة (١٦٣هـ/٧٨٠م) حدث زلزال عظيم عم فلسطين وسورية أدى إلى الكثير من الخراب وهلك الألوف من السكان تحت الردم.[٣٧] ولم تتوقف الزلازل عن تخريب حمص وزراعتها، وذكر السيوطي أنه وقعت زلزلة عظيمة في سنة (٢٣٢هـ/٨٤٦م)، مات فيها خلق كثير من الناس في دمشق وحمص وأنطاكية والموصل قدر عددهم بعشرين ألفًا.[٣٨]

ولم يقف الأمر على دور الزلازل في تأخر الزراعة وتراجع مردود الخراج بل صاحب ذلك عوامل طبيعية أخرى، ممثلة بالمطر والثلوج والفيضانات، فأخبرنا الطبري عما شهدته ولاية الشام في سنة (٢٣١هـ/٨٤٦م) من تعرضها للثلج والمطر، "فمات الكثير من البشر وغرقت محصولاتهم الزراعية".[٣٩] وكان لدور البشر أثر في تأخر الزراعة وما صاحب ذلك من انخفاض الخراج في حمص ما حدث سنة (١٧٦هـ/٧٩٢م) عندما هاجت الفتنة بين المضرية واليمانية، وقد تكررت في هذه الأحداث إحراق المنازل والدور والأراضي الزراعية التي كانت نتائجها سلبية على الخراج.[٤٠]

ونضيف إلى ما سبق أمرًا آخر أدى إلى تأخر الزراعة التي أدت بدورها إلى انخفاض خراج حمص في بعض الأحيان ألا وهو تفشي الطاعون، حيث وقع الطاعون في سنة (١٣٥هـ/٧٢٥م)، وطاعون سنة (١٧٠هـ/٧٨٦م)، فذكر البلاذري أن الطاعون الأخير وقع في زمن هارون الرشيد وصفه بأنه: "طاعون جارف أتى على جميع أهل البيت، فخربت أرضهم وتعطلت، فوكل السلطان بها من عمرها وتآلف الأكرة[٤١] والمزارعين إليها فصارت ضياعًا للخلافة".[٤٢]

ولا ننسى أن الدخول العباسي إلى حمص أدى إلى نقل جزء كبير من أملاك الأمويين خاصة، وأهل الشام عامة إلى بني العباس بعد إحكام سيطرتهم على بلاد الشام، حيث قام العباسيون بنقل ملكية أراضي وضياع بني أمية في الشام إلى أفراد الأسر العباسية وقادة الجيوش[٤٣]، وقد عد بنو العباس هذه الأراضي والضياع إرثًا لهم من بني أمية، فعملوا على إنشاء ديوان الضِّياع لينظر في أمر الضياع التي كانت مع الأمويين في الشام[٤٤]، على غرار ديوان المصادرات الذي تم من خلاله حفظ أسماء الذين تم مصادرة ممتلكاتهم، وتوجب العباسيين تطوير النظم الاقتصادية بما يتماشى مع المرحلة الجديدة فكان من ضمن ما اهتم به العباسيون هو تنظيم ديوان الخراج والعمل على تطوير سجلاته وتخصيصها بديوان الخراج فقط لا غير بعد أن كانت في صحف متفرقة[٤٥].

ولابد لنا من الإشارة إلى ما قام به الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، حيث عَمِلَ خلال العصر الأموي على منع بيع أراضي الخراج، وذلك لخوفه من تعطيل الخراج. ومن خلال مراجعتنا لكتاب سيرة عمر بن عبد العزيز وجدنا أنه كتب في أحد رسائله: "ونرى أن ترد المزارع لما جعلت لهم فإنما جعلت لأرزاق المسلمين عامة"[٤٦]، ومن ذلك نلاحظ أنه كان يهدف إلى أن تبقى الأرض تدفع الخراج، لأنها بانتقالها إلى العرب لا تدفع الخراج، بل تدفع العشر[٤٧] وفي آخر العصر الأموي اضطر الخلفاء الأمويون لفرض الخراج على الأراضي التي انتقلت لأيدي العرب المسلمين.[٤٨] ومن ذلك نجد أن الخراج كان هو المورد الأساسي لخزينة الدولة الأموية، فإن ما جمع في عهد مروان بن محمد من خراج الشام ومن ضمنها حمص بلغ قدرًا كبيرًا من الدنانير رغم الأحداث والفتن والاضطرابات التي ضربت الدولة الأموية في عهده.[٤٩]

وخلال العصر العباسي الأول شهدت شيئًا مهمًا من التطورات والتحولات متمثلاً بانتقال الدواوين من الشام إلى بغداد، فأصبحت دواوين الشام دواوين محلية، تتبع للديوان الرئيس في العاصمة الجديدة بغداد، فأصبح ديوان خراج الشام ومن ضمنها ولاية حمص يتبع إداريًا إلى ديوان الخراج الرئيس في بغداد، بعد أن كان هو الديوان المركزي في عصر بني أمية، فكان خراج حمص يجمع من قبل أشخاص يعينهم الولاة العباسيين على ولاية الشام التي كانت حمص جزءًا منها، ومن ذلك ما قام به السفاح تولية ديوان الخراج لخالد بن برمك[٥٠].

وقد أمدتنا المصادر التاريخية بنص مهم عن الخليفة المنصور الذي أعلن أنه "سلطان الله في الأرض، وأنه صاحب المال والتدبير فيه، ويعطيه بحقه ويقسمه بإرادته"[٥١]. ونلاحظ من ترتيبات المنصور الجديدة اهتمامه بجميع البلاد والإشراف على أمورها المالية، فعمل على إنشاء ديوان خراج الشام[٥٢]، وكان الهدف من اهتمامه بالخراج هو الحاجة للأموال لهدف التصدي

للحركات التي قامت ضده طوال خلافته، فنراه يرسل رجلاً إلى دمشق لتعديل مساحتها [٥٣].

ولا يفوتنا الإشارة إلى أمر مهم في مجال الخراج تحديدًا ما قام به المنصور من تولية خراج الشام ومن ضمنها حمص لأهلها، كما فعل بتولية عبيد الله بن زياد، ومحمد بن مهاجر [٥٤]، وهشام بن الفار الدمشقي وهو من علماء الشام [٥٥]، وكان هدف المنصور من ذلك سهولة إشرافهم عليها، ومعرفتهم بمنطقتهم، وتقدير أمورها المالية، بالإضافة إلى أن هذا الفعل يقربه إلى نفوس أهل الشام.

والملاحظ أن النموذج الأفضل لجمع الخراج وانتظام جبايته [٥٦]، كان واضحًا في عهد الرشيد ويعود السبب في ذلك إلى الاهتمام والرعاية التي أولاها الرشيد لأمر الخراج فقد طلب من القاضي أبي يوسف العمل على وضع كتاب لكي يعمل بموجبه وتعاليمه ويكون أساسًا في جمع الخراج والصدقات والعشور والجزية، وطرق جبايتها، وهدفه من ذلك هو رفع الظلم عن الرعية [٥٧]، فعمل أبي يوسف على وضع كتابًا وضع فيه بيان مقدار الخراج، وصفات جامعيه، ورفق بالناس وعدم الضغط عليهم أثناء تحصيلهم [٥٨]، وأوضح فيه صفات الأشخاص المكلفين بدفع الجزية، وأرشدهم إلى الرفق بأهل الذمة وعدم إيذائهم [٥٩]. وقد انخفض خراج حمص أثناء الصراع بين الأمين والمأمون، بسبب خروج معظم مناطق ولاية الشام عن طاعة العباسيين، فلم يدفعوا الخراج [٦٠].

وبعد أن آلت الأمور إلى المأمون عمل على سلسلة إجراءات مهمة في مجال جبايته، فعمل على إرسال رجلٍ إلى دمشق بهدف تعديل مساحة أرضها، وإعادة تنظيم خراجها [٦١]، وأمر واليه بفرض الأموال على الأجناد بالشام [٦٢]، وكانت حمص مستهدفة من خلال هذا المسح، فعمل من خلال ذلك على جمع مبلغ كبير من المال من حمص والشام عامة [٦٣]. فقد عمل والي الشام للمأمون عبد الله بن طاهر على تنفيذ وصية الخليفة المأمون فكتب لعمال الخراج أن: "يعطوا القوت لمن أصبح من الزراع ضعيفًا، ويكون إلى جانبه" [٦٤]. واعتبر الفلاحين ورعاة المواشي وسكان الأرياف من الطبقة السفلى [٦٥]. عندما تولى المعتصم الخلافة قرب الأتراك وعينهم للإشراف على أمور الدولة الإدارية والمالية، فنراه يولي أرتكين التركي على خراج ولاية الشام، فما كان من أهل الشام إلا أن خرجوا عليه وقتلوه، والسبب يعود إلى سياسته الجائرة في جباية الخراج [٦٦].

وقد ترك لنا المؤرخون تقديرات لما كان يحمل من خراج ولاية حمص إلى بيت المال في بغداد، وأول قائمة وصلتنا من قوائم العصر العباسي التي أوردها الجهشياري، وتنص في جملة ما تنص على ما كان يحمل من حمص إلى بيت المال في بغداد في عهد الرشيد وقد جاء فيها:

حمص	٣٢٠ألف دينار [٦٧]

ولدينا قائمة أخرى أوردها قدامة بن جعفر، ذكر فيها انخفاض خراج حمص بعد سنة (٢٠٤هـ/٨١٩م)، وربما كان ذلك في السنوات التي تلت هذه السنة من خلافة المأمون ومما جاء فيها عن الجباية من حمص:

أعمال حمص	١١٨ ألف دينار [٦٨]

وفي سنة (٢١٨هـ/٨٣٣ م)، وصلتنا قائمة الجباية التي وردت في أيام المعتصم، حيث نلاحظ ارتفاع الجباية في حمص قليلاً عما كان في أيام المأمون، وبلغ مجموع خراج حمص

جباية حمص	٢١٨ ألف دينار [٦٩]

ويمكن للمتعمق في الجداول السابقة ملاحظة ما يلي:

١- إن الجباية كانت تتدهور في حقبة الاضطرابات والثورات. ففي العام (١٤٢هـ/٧٥٩م) ثار نصارى جبل لبنان على عامل الخراج بسبب ضعفه [٧٠]، وكما حدث خلال الفتنة بين الأمين والمأمون. ومقارنة بما كان عليه خراج حمص زمن خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه الذي بلغ ٣٤٠ ألف دينار، وفي مرة ثانية بلغ ٣٥٠ ألف دينار [٧١]، نجد التراجع الذي أصاب خراج حمص نتيجة الإهمال والتراجع في الزراعة في بعض الأحيان الذي شهدته ولاية حمص.

٢-إن جباية حمص زادت بشكل ملحوظ وكبير في أواسط القرن (الثالث للهجرة/ التاسع للميلاد).

٣- أثّرت الزلازل والكوارث الطبيعية، كآفات الجراد وغيرها على تراجع خراج حمص.

٤-انخفاض الخراج بشكل ملحوظ خلال المدة التي تلت خلافة المأمون.

خَاتِمَةٌ

توصل البحث إلى النتائج التالية:

وجدنا أن الدولة الإسلامية تعاملت مع الخراج على أنه مورد هام من الموارد المالية للدولة عبر مراحل التاريخ الإسلامي. ومع قدوم الخلافة العباسية أصبح ديوان خراج الشام ومن ضمنها ولاية حمص يتبع إداريًا إلى ديوان الخراج الرئيس في بغداد.

حدث تطور جديد في ميدان الخراج في ولاية الشام، عندما بدأ التعيين يصدر من نواب الخلفاء الذين أسندت إليهم إدارة أقاليم الجناح الغربي (إقليمي الشام ومصر). وقد بدأ الفصل بين ولاية الصلاة والخراج منذ خلافة المعتصم.

ومما تمت ملاحظته حول الخراج في ولاية الشام ومن ضمنها حمص مع قدوم العصر العباسيِّ، هو قيام المنصور بإحداث ديوان خراج الشام، وجند الشام، في بغداد، كما أشار لذلك خليفة بن خياط في تاريخه.

عمل المأمون على سلسلة إجراءات مهمة في مجال جباية الخراج، فعمل على إرسال رجلٍ إلى دمشق بهدف تعديل مساحة أرضها، وإعادة تنظيم خراجها، وأمر واليه بفرض الأموال على الأجناد بالشام، وكانت حمص مستهدفة من خلال هذا المسح، فعمل من خلال ذلك على جمع مبلغ كبير من المال من حمص والشام عامة.

كانت الجباية تتدهور في حقبة الاضطرابات والثورات كما حدث في فتنة نصارى لبنان في العام (١٤٢هـ/٧٥٩م). وخلال الفتنة بين الأمين والمأمون

من خلال مقارنة ما كان عليه خراج حمص زمن خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه الذي بلغ ٣٤٠ ألف دينار، وفي مرة ثانية بلغ ٣٥٠ ألف دينار، لاحظنا التراجع الذي أصاب خراج حمص نتيجة الإهمال والتراجع في الزراعة في بعض الأحيان الذي شهدته ولاية حمص خلال العصر العباسي في أغلب الأوقات.

أثّرت الزلازل والكوارث الطبيعية، على تراجع خراج حمص خلال عصر الدراسة. وكان انخفاض الخراج بشكل ملحوظ خلال المدة التي تلت خلافة المأمون.

الاحالات المرجعية:

(١) كرد علي، محمد، **رسائل البلغاء**، دار الكتب العربية الكبرى، ١٩١٣ ص ١٧٢.

(٢) **سورة المؤمنون**، الآية (٧٢)

(٣) **سورة الكهف**، الآية (٩٤)

(٤) ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد، ت ٧٩٥هـ/١٣٩٣م، **الاستخراج لأحكام الخراج**، دار الكتب العلمية، بيروت – ط١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥.ج١ص٩

(٥) شبير، محمد عثمان، **أحكام الخراج في الفقه الإسلامي**، دار الأرقم، الكويت، ١٩٨٦، ص ٤٧، ٤٨

(٦) قحف، منذر، **الإيرادات العامة للدولة في صدر الإسلام وتطبيقاتها المعاصرة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، السعودية،١٤٢٠، ص١١

(٧) خليفة بن خياط، **تاريخ خليفة بن خياط**، ت ٢٤٠هـ/٨٥٤م تح: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٢، ١٣٩٧هـ، ج٢ص٤٣٧.
الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ/٩٢٢م، **تاريخ الطبري**، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف، ط٢، مصر، ١٩٨٠، ج٧ص٤٥٨

(٨) أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م، **تقويم البلدان**، تح: مستشرقين فرنسيين، طبعة باريس، ١٨٥٠،ط١٢، ص٢٣٦.

(٩) ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ٨٠٨هـ/١٤٠٥م، **المقدمة**، تح: عبد الله الدرويش، د.ت.ط، ص٢٨٧.الكساسبة، حسين فلاح، **الدواوين المركزية في العصر العباسي الأول**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف، عبد العزيز الدوري، الجامعة الأردنية، ١٩٨٦، ص٣٩.

(١٠) الأبشيهي، شهاب الدين محمد ت٨٥٠هـ/١٤٤٦م، **المستطرف في كل فن مستظرف**، تح، يحيى مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٨٨، ١٩٨.

(١١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٨٢.

(١٢) الماوردي الأحكام ص١٨١، ١٩٨، أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء ت٤٥٨هـ/١٠٦٦م، **الأحكام السلطانية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٦٠، ١٧٠.

(١٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٢٩٢.

(١٤) خليفة بن خياط، **تاريخ خليفة بن خياط**، ج١ ص٤٣٦.

(١٥) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، ت٢٧٩هـ/٨٩٢م، **فتوح البلدان**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص ١٩٤.

(١٦) خماش، نجدة، **التنظيم الإداري في بلاد الشام ١٣٢-٣٥٨هـ/٧٥٠- ٩٦٨م**، المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام في العصر العباسي، الجامعة الأردنية – ١٩٩٠، ص١٠٤.

(١٧) بدران، عبد القادر بن أحمد، **تهذيب تاريخ ابن عساكر**، المكتبة العربية في دمشق، مطبعة الترقي، ط١،١٣٤٩هـ، ج٢ص٢٧٣.

(١٨) الطبري، **تاريخ الطبري**، ج٨ص١٩٩.

(١٩) خماش، **التنظيم الإداري** ص١٠٤.

(٢٠) بدران، **تهذيب تاريخ ابن عساكر** ج٢ص٢٦٨.

(٢١) الريس، ضياء، **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار المعارف، ط٣، مصر، ١٩٦٩م، ص٤٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧.

(٢٢) الصولي، محمد بن يحيى بن عبد الله أبو بكر ت٣٣٥هـ/٩٤٦م، **أدب الكتاب**، تصحيح، محمد بهجت الاثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٢٢، ص٢١٨.

(٢٣) خليفة بن خياط، المصدر السابق، ج١ ص٤٤٢.

(٢٤) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو ت ٢٨٠هـ/٨٩٦، **تاريخ أبو زرعة**، تح، شكر الله بن نعمة القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٠ ج١ ص٣٩٧.

(٢٥) الجهشياري، محمد بن عبدوس، ت٣٣١/٩٤٣م، **كتاب الوزراء والكتاب**، قدم له: حسن الزين، دار الفكر الحديث، ط١، ١٩٨٨، ص١٢٥.

(٢٦) ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله، ت٦٦٠/١٢٦٢م، **كتاب زبدة الحلب في تاريخ حلب**، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ج٤ص٣٦.

(٢٧) خليفة بن خياط، **تاريخ خليفة**، ج١ ص٤٣٦.

(٢٨) الجهشياري، الوزراء ص٢٢٤.

(٢٩) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م، **كتاب اليواقيت والضرب في تاريخ حلب**، تح، محمد كمال، دار القلم العربي، حلب، ٢٠٠٧ ص١٠.

(٣٠) أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، ت٢٨١/٨٩٤م، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ج١ ص٢٨٨، ٢٨٩.

(٣١) البلاذري، فتوح البلدان ص ١٨٤.

(٣٢) النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي، ت٧٣٣/١٣٣٣م، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ه، ج٨ ص ٢٥٥.

(٣٣) ابن الفقيه، أحمد بن محمد بن إسحاق، **كتاب البلدان**، تح: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص ١٠٤، ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، ت٥٧١/١١٧٥م، **تاريخ دمشق**، تح: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥، ج٢٥ ص ٦٧، ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، ت ٥٩٧/١٢٠١م، **كتاب المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج١١ ص ٧٣.

(٣٤) ابن الجوزي، نفسه، ج١٠ ص ٣.

(٣٥) ابن الجوزي، نفسه، ج١١ ص ٧٣.

(٣٦) ابن العبري، جمال الدين الدي بن غريغوروس بن هارون، ت٥٦٨٥/١٢٨٦م، **تاريخ الزمان**، نقله إلى العربية: الأب إسحاق أرملة، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٣.

(٣٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج٦ ص ١١٨.

(٣٨) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ت٩١١/١٥٠٥م، **كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة**، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ١٦٩

(٣٩) الطبري، تاريخ الطبري، ج٥ ص ٢٨٧.

(٤٠) ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد ت٦٣٠/١٢٣٣م، **الكامل في التاريخ**، تح: عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ج٥ ص ١٨٠، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، ت٧٧٤/١٣٧٢م، **البداية والنهاية**، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، د.ت، ج١٠ ص ١٨٤.

(٤١) الأكرة، هم الذين يفلحون الأرض ويسقونها. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب ت٢٥٥/٨٦٩م، **كتاب الحيوان**، دابر الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ه، ج١ ص ٧٦.

(٤٢) البلاذري، فتوح البلدان ص ١٦٣.

(٤٣) الطبري، تاريخ الطبري، ج٩ ص ٤٢٥، ٤٢٦.

(٤٤) الطبري، تاريخ الطبري، ج٨ ص ٣٠٨.

(٤٥) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، **كتاب الخراج**، تح: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.ر.ط ص ٥.

(٤٦) ابن عبد الحكم، عبد الرحمن ت ٢٥٧هـ/ ٨٧١ م، **سيرة عمر بن عبد العزيز**، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ط١، ١٩٢٧م، ص ١٠٠.

(٤٧) البلاذري، فتوح البلدان ص ١٤٧، ١٤٩، ابن عبد الحكم، سيرة عمر ص ٩٥.

(٤٨) الدوري، عبد العزيز، **العرب والأرض في بلاد الشام في صدر الإسلام**، المؤتمر الرابع لتاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، ط١، ١٩٧٤م، ص ٥.

(٤٩) ابن حوقل، محمد بن حوقل البغدادي، ت٣٦٧/٩٧٧، **صورة الأرض**، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٣٨، ص ١٦١، ١٦٢.

(٥٠) الطبري، تاريخ الطبري ج٧ ص ٤٦٠.

(٥١) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٢٨ ص ٢١٣.

(٥٢) الجهشياري، الوزراء ص ٧٧

(٥٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج ٣ ص ٣٩٢.

(٥٤) أبو زرعة، **تاريخ أبي زرعة**، ج١ ص ٢٩٧.

(٥٥) الذهبي، **السيرة**، ج١ ص ١٧٠.

(٥٦) كرد علي، **خطط الشام**، ج٥ ص ٥٨.

(٥٧) أبو يوسف، **الخراج**، ص ٣.

(٥٨) أبو يوسف، نفسه، ص٥٣، ٥٤، ١١٥.

(٥٩) أبو يوسف، نفسه ص ١٢، ١٢٥.

(٦٠) بيطار، أمينة، **الحياة السياسية وأهم مظاهر الحضارة في بلاد الشام ١٣١-٣٥٨ه**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ط١، ١٩٨٠، ص ٣٢٢.

(٦١) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج ٦ ص ٣٢.

(٦٢) الطبري، **تاريخ الطبري**، ج٨، ص٦٣١، الأزدي، يزيد بن محمد بن إياس، (ت. ٣٣٤/٩٤٥م)، **تاريخ الموصل**، تح: علي حبيبة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٩٧٧، ص ٢١٨.

(٦٣) مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب، ت٤٢١/١٠٣٠م، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ج ٦ ص ٤٦٨.

(٦٤) الكرديزي، أبو سعيد عبد الحي ابن الضحاك (ت. ٤٤٣هـ/ ١٥٠١م)، **زين الأخبار**، تعريب: عفاف زيدان، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، د.ت، ص ١٠.

(٦٥) حتى، فيليب. جرجي، أدور، **تاريخ العرب**، دار الكشاف، بغداد، ط١، ١٩٤٩، ج٢ ص ٣٧٩، ٤٢٠.

(٦٦) الطبري، **تاريخ الطبري**، ج٧ ص ٤٤٥.

(٦٧) الجهشياري، **الوزراء**، ص٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، قدامة، قدامة بن جعفر، (ت٣٣٧/٩٤٨م)، **الخراج وصناعة الكتابة**، دار الرشيد، بغداد، ط١، ١٩٨١م، ص١٧٧، ١٧٨

(٦٨) قدامة بن جعفر، الخراج ص١٨٤ ٦.

(٦٩) قدامة، **الخراج**، ص٢٥١، الشيباني، محمد بن الحسن، **كتاب السير**، بيروت، ١٩٧٥، ص٢٦١، ٢٦٣.

(٧٠) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص١٩٢.

(٧١) المقدسي، محمد بن أحمد المقدسي، (ت٣٨٠/٩٩٠م)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩١، ص١٨٩.